كوفيد-19 وسلامة الأغذية: إرشادات للسلطات المختصّة المسؤولة عن النظم الوطنيّة لمراقبة سلامة الأغذية

إرشادات مبدئية
22 نيسان/ أبريل 2020

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة الصحة العالمية

معلومات أساسية

تطرح جائحة كوفيد-19 الجارية تحدّياً استثنائياً وغير مسبوق أمام السلطات المختصة[أ] المسؤولة عن النظم الوطنية لمراقبة سلامة الأغذية[ب] يفرض عليها مواصلة الاضطلاع بالوظائف والأنشطة الروتينية التي تقضي بها اللوائح التنظيمية الوطنية والتوصيات الدولية. وفي كثير من البلدان، تعمل قطاعات واسعة من العاملين بالسلطات المختصة من المنزل، حيث يعدّ العمل عن بعد هو الممارسة المعتادة، فضلاً عن إلغاء جميع الاجتماعات الشخصية أو تعديلها إلى مؤتمرات تُعقَد عن بعد. ومن بين التحديات القائمة الحفاظ دون انقطاع على استمرارية الأنشطة الروتينية مثل التفتيش على عمليات قطاعات الأعمال في مجال الأغذية، وإصدار تراخيص الصادرات، ومراقبة الأغذية المستوردة، ورصد وترصُّد سلامة سلسلة الإمدادات الغذائية، وأخذ عينات من الأغذية وتحليلها، وإدارة العوارض الغذائية، وإسداء المشورة بشأن سلامة الأغذية ولوائح تنظيم الأغذية لدوائر صناعة الأغذية، والتواصل بشأن قضايا سلامة الأغذية مع الجمهور.

وحفاظاً على نزاهة النظم الوطنية لمراقبة سلامة الأغذية ودعم التجارة وسلسلة الإمدادات الغذائية الدولية، سيتعين على كلٍّ من السلطات المختصة إعطاء أولوية للخدمات ذات الأهمية الحيوية أثناء جائحة كوفيد-19 الجارية. وقد يشمل ذلك استحداث عمليات تعليق مؤقت للأنشطة الرقابية الأقل خطورة التي لا تؤثر مباشرةً على الإمداد بأغذية مأمونة. فمن شأن تعليق الأنشطة الرقابية الأقل خطورة مؤقتاً أن يتيح للسلطات الاستمرار في الحفاظ على صحة وسلامة العاملين بها مع إعادة تركيز الجهود المبذولة لتنصبّ على المجالات الأكثر خطورة وباتجاه الأنشطة ذات الأهمية الحيوية لسلامة الأغذية. وتبعاً للأولويات الوطنية، قد تقرر بعض السلطات المختصة إيلاء الأولوية لأنشطة مختارة، على سبيل المثال التفتيش على قطاعات الأعمال الأعلى خطورة في مجال الأغذية، أو إصدار تراخيص التصدير، أو خدمات مراقبة الاستيراد، أو إدارة العوارض الغذائية، أو التحقيق في شكاوى الأغذية. ومن الأهمية بمكان أن تواصل السلطات المختصة رصد مستجدات الأوضاع بشأن جائحة كوفيد-19 والاستجابة بإجراء التعديلات الضرورية على برامج عملها ومواصلة تقديم الخدمات الحيوية التي تحافظ على نزاهة نظمها الخاصة بسلامة الأغذية.

وترجع التحديات التي تواجه السلطات المختصة الوطنية إلى ما يلي:

- تنفيذ خطط الطوارئ؛
- انحسار القدرة على وضع برامج فاعلة تماماً للتفتيش على سلامة الأغذية نتيجة إعادة تخصيص العاملين إلى أفرقة معنية بالاستجابة لطارئة كوفيد-19، وعمل الموظفين من المنزل، واعتلال العاملين وخضوعهم للعزل الذاتي؛
- انخفاض القدرة على إجراء اختبارات الأغذية في المختبرات الغذائية المُعاد تخصيصها لإجراء الاختبارات السريرية لكوفيد-19؛
- ازدياد المخاطر التي تهدد نزاهة سلسة الإمدادات الغذائية جرّاء غش الأغذية؛
- الحاجة إلى الردّ على عدد متزايد من الاستفسارات والأسئلة المقدّمة من الوزراء ودوائر صناعة الأغذية والمستهلكين ووسائط الإعلام.

وللسلطات المختصة دور حيوي عليها أن تضطلع به أثناء هذه الجائحة للعمل مع جميع قطاعات صناعة الأغذية حتى يتسنى للجهات القائمة بالإنتاج والمعالجة مواصلة العمل بفعالية وإبقاء خطوط الإمدادات الغذائية مفتوحة.

وتهدف هذه الإرشادات إلى معالجة بعض القضايا الأساسية، وعلى وجه التحديد كيفية ضمان فعالية البرامج المختزلة للتفتيش على سلامة الأغذية بما يخفف من المخاطر القائمة؛ ويمكن استحداث تدابير مؤقتة لاحتواء المخاطر التي تهدد سلامة الأغذية على نطاق واسع والحدّ من أي خلل خطير يصيب برامج سلامة الأغذية الوطنية.

[أ] الأغراض هذه المبادئ التوجيهية، يعني مصطلح السلطة المختصة الجهة الحكومية الرسمية صاحبة الاختصاص على النظام الوطني لمراقبة سلامة الأغذية (وفق التعريف المحدد في دستور الأغذية CAC/GL 71-2009)

[ب] يرد وصف النظام الوطني لمراقبة سلامة الأغذية في المبادئ التوجيهية لإجازة تدابير مراقبة سلامة الأغذية بموجب الدستور الغذائي (CAC/GL 69-2008)

التعاون على مستوى جهات متعددة والتخطيط للطوارئ

على جميع السلطات المختصة أن تقوم بوضع خطط للاستجابة في حالات الطوارئ أو خطط للطوارئ باتِّباع الإرشادات المقدّمة[1] من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية وأن تكون قادرة على تفعيلها. وينبغي أن تشمل خطط الطوارئ التي تضعها السلطات المختصة تفاصيل عن أدوار ومسؤوليات السلطات المختصة على المستوى المركزي والإقليمي والمحلي وآليات التعاون والتآزر في أوقات الأزمات. كما يتعين أن تتضمن خطط الطوارئ تفاصيل عن كيفية إعطاء الأولوية لتقديم الخدمات الأساسية؛ وتنظيم الأفرقة التشغيلية لإدارة المعلومات، والاتصالات، وتقييم وإدارة المخاطر، وإدارة العوارض الغذائية؛ وتعزيز قدرة نظم المعلومات على تيسير العمل من المنزل والعمل عن بعد وعقد المؤتمرات بواسطة الإنترنت.

ويعدّ التعاون والتآزر بين جميع الجهات الوطنية ذات الصلة من المكونات الأساسية للاستجابة بفعالية لجائحة كوفيد-19 على مستوى الحكومة بأكملها. وتبدو الحاجة ماسةً أكثر من أي وقت مضى للتعاون بين السلطات المعنية بالصحة العمومية وبسلامة الأغذية.

وضع برامج وطنية فاعلة للتفتيش على سلامة الأغذية

يمكن أن يؤدي تقييد حركة الناس إلى التأثير بشكل خطير على قدرة السلطات المختصة على نشر العاملين المناسبين للتفتيش على قطاعات الأعمال في مجال الأغذية وسائر أنشطة مراقبة الأغذية . وعلى سبيل المثال، ربما بات من غير الممكن إجراء تفتيش يتطلب التواجد المادي لموظفي التفتيش في مواقع الأغذية. كما قد يصبح من المستحيل اختبار عينات الأغذية المأخوذة أثناء التفتيش بسبب تراجع القدرات في مختبرات فحص الأغذية. ويتمثل الشغل الشاغل للسلطات الصحية الوطنية في ضمان الامتثال للتشريعات الغذائية في فئات مواقع الأغذية التي تشكل أعلى المخاطر. ويعكف الكثير من قطاعات الأغذية على استحداث تدابير جديدة للأمن الحيوي تقيّد دخول العاملين الخارجيين، وقد تمتدّ لتشمل مفتشي الأغذية. غير أنه يحق للمفتشين على سلامة الأغذية الدخول دونما عوائق إلى أي مواقع تكون لديهم بشأنها أسباب معقولة للاعتقاد بوجود أنشطة جارية لمعالجة الأغذية، وذلك بهدف التحقق من الامتثال للوائح تنظيم الأغذية والتصدي لعدم التقيّد بها.

تبنّي نهج قائم على تقييم المخاطر

ينبغي تنظيم وضع البرامج الوطنية للتفتيش على سلامة الأغذية على أساس المخاطر حيث تصنَّف قطاعات الأعمال في مجال الأغذية لتحديد مدى تواتر التفتيش. وينبغي وضع ملف يحدد ملامح المخاطر لكلٍّ من قطاعات الأعمال في مجال الأغذية للتفتيش عليها استناداً إلى طبيعة ونطاق القطاع المعين، مع مراعاة نوعية الأغذية التي يتم تداولها ومعالجتها وتوزيعها؛ وأساليب المعالجة (أغذية مطهية، منتجات جاهزة للأكل)؛ ومدى التشغيل، والفئات المحتمل أن تكون عرضة للمخاطر في أوساط مستهلكي المنتجات. ومن بين القضايا التي يتعين أخذها في الحسبان عند البتّ في تصنيف مخاطر قطاعات الأعمال في مجال الأغذية تاريخ الامتثال للتشريعات الغذائية من عدمه، والثقة في تنفيذ نظم مراقبة سلامة الأغذية بالقطاعات المعنية، وسجلات التحقق. ويمكن أن يحدد هذا النهج القائم على تقييم المخاطر للتفتيش على سلامة الأغذية مواقع الأغذية الأعلى خطورة التي تتطلب التفتيش. وقد يقتضي الأمر التعليق المؤقت للتفتيش على مواقع الأغذية التي تشكل مخاطر منخفضة إلى متوسطة طوال مدة هذه الجائحة.

وتمثل المجازر واحدة من المناطق الحرجة التي سيتعين مواصلة عمليات التفتيش الغذائي فيها، بما يشمل مراقبة الضوابط المقررة قبل وبعد الذبح. وسوف يحتاج مفتشو الأغذية في مثل هذه المواقع إلى معدات للوقاية الشخصية، وسيكون لزاماً عليهم إدراك أهمية التباعد الجسدي، وغسل اليدين، والتطهير، والتعقيم خاصةً حال تغيُّر ظروف الإنتاج نتيجة زيادة سرعات خطوط الإنتاج على سبيل المثال.

وثمة فئة حرجة أخرى من قطاعات الأعمال ربما استلزم الأمر تعزيز التفتيش عليها، وهي تلك التي يعتمد الإنتاج فيها بكثافة على مكونات مستوردة. وفي ظل التراجع الحاد الذي شهده قطاع النقل الدولي في حالات كثيرة، ربما كانت لدى هذه القطاعات سلاسل إمدادات مؤجلة أو متوقفة قد تثير مخاوف بشأن سلامة الأغذية ويمكن أن تتطلب زيادة التفتيش والضوابط المقررة. وبالمثل، ربما اقتضت الحاجة أن تسارع قطاعات الأعمال في مجال الأغذية إلى التعرّف على موردّين جدد دون المرور عبر كامل برنامج الموافقة على الموردين، مما قد يعرض سلامة المنتجات للخطر.

وربما قامت بعض قطاعات الأعمال في مجال الأغذية بتوسيع الإنتاج نتيجة ازدياد الطلب، مع الاستعانة بعاملين مؤقتين. وهنا ستحتاج السلطات المعنية بسلامة الأغذية إلى ضمان الإشراف على العاملين المؤقتين ومنحهم التدريب الكافي.

التدابير المؤقتة

تشمل أمثلة ضوابط سلامة الأغذية التي قد تستلزم استحداث تدابير مؤقتة في ظل ظروف استثنائية ما يلي:

- الاستعانة مؤقتاً بتبادل البيانات الإلكترونية بدلاً من الشهادات الورقية الرسمية الأصلية والإقرارات الرسمية المطلوب أن تصاحب شحنات الحيوانات المُنتِجة للأغذية؛
- التصريح مؤقتاً للمختبرات الغذائية بإجراء الاختبارات والتحاليل تحت إشراف السلطة المختصة؛
- تقديم قطاعات الأعمال في مجال الأغذية نتائج الفحوص التي تجريها إلكترونياً للبرهنة على استمرار العمل بالضوابط الداخلية (إصدار شهادات ذاتية)؛
- إذا كانت السلطات المعنية بسلامة الأغذية لا تملك توفير عدد كافٍ من العاملين ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة، يجوز الترخيص مؤقتاً لهيئات تابعة للقطاع الخاص ومهنيين مؤهلين مستقلين بتأدية وظائف التفتيش على الأغذية بشرط الخضوع لإشراف السلطة، والعمل بحيدة وبعيداً عن أي تضارب للمصالح فيما يتعلق بالمهام المؤدّاة؛
- التحلي بالمرونة بشأن بعض جوانب وسم الأغذية (مثل تحديد التاريخ) تجنُّباً لإهدار الأطعمة مع ضمان سلامة الأغذية في الوقت ذاته.

حماية العاملين

حيثما كانت هناك حاجة إلى مواصلة عمليات التفتيش على قطاعات الأعمال في مجال الأغذية، ينبغي اتخاذ تدابير لتجنّب تعرّض

العاملين في السلطات المختصة لمخاطر صحية جسيمة دون أن يؤثّر ذلك على درء المخاطر التي تهدد سلامة الأغذية. ويتعيّن أن يتلقّى مفتّشو الأغذية تدريباً على الإجراءات الكفيلة بتقليل انتقال الفيروس المسبّب لمرض كوفيد-19[3]. وسيتعيّن على مفتّشي الأغذية التأكّد من خلوّهم من أعراض كوفيد-19؛ كما سيكون لزاماً عليهم ممارسة التباعد الجسدي أثناء وجودهم في مواقع الأغذية، والمداومة على غسل الأيدي، بما في ذلك قبل وبعد دخول مواقع الأغذية، ومراعاة الآداب الجيدة للسعال/العطس. وسيحتاج مفتشو الأغذية أيضاً إلى معدات للوقاية الشخصية مثل الأردية الفضفاضة الوحيدة الاستعمال، وواقيات الأحذية، وكمامات الوجه، والقفازات، وشبكات الشعر، على أن يتم تغييرها بين كل تفتيش وآخر.[4]

التعليق المؤقت للبرامج الرقابية

يمكن إجراء تعليق مؤقت لبعض برامج المراقبة والترصّد التي تنفّذها السلطات المختصة بشكل روتيني أثناء هذه الجائحة دون التأثير على سلامة الأغذية أو صحة المستهلك أو التجارة الدولية. ومن أمثلة تلك الأنشطة برامج الرصد السنوي للمتبقيات بهدف ضمان الامتثال للوائح تنظيم الملوثات. كما ستقل الحاجة إلى اختبار عينات الأغذية نتيجة تقلص عدد عمليات التفتيش التي سيتم إجراؤها، وذلك في ظل إغلاق كثير من الحانات والمقاهي والمطاعم. وفي البلدان التي توجد لديها مخططات لتحديد درجات النظافة الصحية أو برامج لوضع "تصنيف على أبواب" المطاعم، يجوز تمديدها تلقائياً لفترات محدودة دونما حاجة إلى إجراء تفتيش.

ومع تراجع عمليات أخذ عينات الأغذية واختبارها، تزداد أكثر من أي وقت مضى أهمية تمكين السلطات المختصة الوطنية من الوصول إلى المعلومات وتقاسمها عن طريق النظم العالمية مثل الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية.[5] وينبغي أن يُفرَض على قطاعات الأعمال في مجال الأغذية إبلاغ السلطات المختصة عند علمها بتلقّي أو طرح أغذية غير مأمونة في الأسواق.

لوائح تنظيم الأغذية – قد يلزم إصدار إعفاءات مؤقتة

يلزم أن تتواصل السلطات المختصة بشكل وثيق مع قطاعات الأعمال في مجال الأغذية لتقييم مدى الحاجة إلى إجراء تعديلات أو تسويات مؤقتة في تشريعات الأغذية جرّاء التحديات التي يطرحها كوفيد-19 بما يكفل عدم الإضرار بالإمدادات الغذائية. وسوف تحتاج السلطات المختصة إلى تقييم ما إذا كان يمكن تطبيق المرونة عند إنفاذ الجوانب التقنية للوائح تنظيم الأغذية، مع ضمان سلامة الأغذية.

ويمثل وسم الأغذية أحد المجالات التي تطرح تحديات خاصة عند عدم توفُّر مكونات معيّنة أو توقُّف الإمداد بالمواد المستخدمة لتغليف الأغذية جرّاء انقطاع عمليات النقل أو نقص الواردات. وعند استخدام أحد قطاعات الأعمال في مجال الأغذية مكوناً معتمداً تتماثل خواصه التقنية تماماً مع مكون كان متاحاً من قبل، يجوز أن يكون ذلك مبرراً لإصدار تصريح مؤقت بشرط مراعاة شواغل الأمان، مثل متطلبات وسم المواد المثيرة للحساسية وإمكانية التتبُّع. هذا ولا يمكن التراخي فيما يتعلق باللوائح المنظِّمة للادعاءات الصحية غير المُجازة أو التهاون بشأن المبدأ الذي يقضي بألا يكون وسم الأغذية خادعاً للمستهلك.

وفيما يتعلق بقطاعات الأعمال في مجال الأغذية المزمع قيامها بإمداد قطاع توريد الأغذية الجاهزة باحتياجاته، قد يلزم عليها الآن إيجاد أسواق بديلة للمنتجات. وبالمثل، ربما كان على المطاعم التي قامت بشراء منتجات أو مكونات غذائية إيجاد أسواق لتلك المنتجات التي لم تعد بحاجة إليها لإنتاج أغذية المطعم. وينبغي إصدار تصريح مؤقت ببيع تلك المنتجات في ظل هذه الظروف بشرط استخدام قصاصات مؤقتة فوق المُلصقات تُعفي من التقيُّد بوسم البيانات الغذائية (يُحظَر استخدام ادعاءات صحية غير مُجازة) وبما يتماشى مع بيانات التاريخ المُدوّنة وتعليمات التخزين القائمة.

وينبغي على السلطات المختصة التحلّي ببعض المرونة عند إنفاذ الجوانب التقنية للوائح تنظيم الأغذية؛ إلا أنه لا يمكن التغاضي عن سلامة الأغذية، ويجب توفير المعلومات الأساسية حتي يمكن للمستهلكين تبنّي خيارات مستنيرة. ويمكن النظر في إبداء شئ من المرونة بشأن الامتثال للوسم إذا كان ذلك لا يشكل خطورة على المستهلك، ويمكن معالجة أو تخفيف بعض المعلومات المهمة مثل الإعلان عن المواد المثيرة للحساسية، ومدة الصلاحية (العمر التخزيني)، وإمكانية التتبُّع وأي شروط خاصة للتخزين أو شروط للاستعمال عن طريق وضع قصاصات فوق الملصقات تحمل هذه المعلومات المهمة. ويُنصَح المشغلون لقطاعات الأعمال في مجال الأغذية بمناقشة الوضع مع الجهة القائمة بالتفتيش عليهم قبل طرح منتجات أو مكونات تحمل ملصقات مخالِفة مؤقتة في الأسواق.

المختبرات الغذائية: إجراء الاختبارات وعمليّات التحليل

تواجه السلطات المختصة تحدياً معيّناً يتمثل في تراجع قدرات مختبرات القطاع الخاص على إجراء اختبارات للأغذية، جرّاء إعادة تخصيصها لاختبار العينات السريرية الخاصة بكوفيد-19. ويلزم الحفاظ على حد أدنى من القدرات في مجال الأمان المكروبيولوجي والكيميائي دعماً لعمليات التفتيش الغذائي على قطاعات الأعمال الأعلى خطورة، وللتعامل مع شكاوى المستهلكين والعوارض الغذائية، وتقصّي وإدارة فاشيات الأمراض المنقولة بالغذاء. وقد يتطلب ذلك التصريح مؤقتاً لمختبرات غذائية معتمدة خاصة بإجراء اختبارات كجزء من البرنامج الوطني لمراقبة سلامة الأغذية. إلا أنه يجب على السلطة المختصة أن تضمن صحة وموثوقية نتائج الاختبارات. وبالإضافة إلى ذلك، قد تعاني نظم ترصد الأمراض في مجال الصحة العمومية من انكماش قدرتها على تحديد الحالات البشرية المصابة بأمراض منقولة بالغذاء، إلا أنه من الضروري الحفاظ على حد أدنى من القدرات الوطنية.

وسوف يتعين على المختبرات الغذائية استحداث تدابير للحد من مخاطر انتقال الفيروس المسبّب لمرض كوفيد-19 في البيئة المختبرية. وستشمل هذه التدابير تدريب العاملين في المختبرات للتعرُّف على أعراض كوفيد-19، مع اتِّباع مبادئ التباعد الجسدي، والمداومة على غسل اليدين والاستصحاح والتطهير، ومراعاة آداب السعال/العطس. وينبغي أن تكون كوادر المختبرات مُلمّة بإرشادات الأمان الحيوي الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بشأن كوفيد - 19.[4]

وتحقيقاً للتباعد الجسدي، قد يكون من الضروري تقليل كثافة العاملين بالمختبرات عبر العمل بنظام تقسيم النوبات والتواصل عن طريق أجهزة الاتصال الداخلي عند عمل العاملين بمفردهم في حيز مختبري صغير إذا تعذُّر الإبقاء على فاصل بمسافة أكثر من متر. وثمة حاجة إلى وضع ترتيبات للتباعد الجسدي أثناء عمليات تغيير النوبات. وينبغي ترتيب جداول العمل بحيث تستمر الأعمال الأساسية في حالة إصابة أحد العاملين في المختبرات بالعدوى.

وربما كان من الضروري تعليق اعتماد المختبرات الغذائية وفقاً لمعيار المنظمة الدولية للتقييس 17025 مؤقتاً في حالة نقص حجم العينات فيما يخص اختبارات معينة. وقد يأتي ذلك نتيجة تعليق البرامج السنوية لرصد المتبقيات.

المخاطر التي تهدد نزاهة الإمدادات الغذائية

أسفرت جائحة كوفيد-19 عن تعطيل سلاسل الإمدادات الغذائية مع عدم توفّر بعض المنتجات أو المكونات أو المواد أو نقص المعروض منها. وفي خضمّ الاستعجال لتحديد منتجين جدد، قد تولي بعض قطاعات الأعمال في مجال الأغذية اهتماماً أقل لنزاهة سلسلة الإمدادات، مما يفتح أبواباً جديدة لغش الأغذية. ومع قيام السلطات المختصة باختزال الضوابط الغذائية مؤقتاً مع تعليق أو إلغاء عمليات التفتيش وأخذ عينات من الأغذية، قد ينتهز المحتالون مثل هذه الفرص. وبالإضافة إلى التقليص في الضوابط الرسمية، من المحتمل أيضاً أن يُجرى تخفيض في عمليات مراجعة أعمال القطاع الخاص وفحوص إصدار الشهادات ومخططات الاعتماد. وينبغي أن تقوم السلطات المختصة أثناء هذه الجائحة بالتحقيق فيما يتم الإبلاغ عنه من عوارض تنطوي على غش للأغذية، والعمل على نحو وثيق مع قطاعات الأعمال في مجال الأغذية لتقييم سرعة تأثُّر سلاسل الإمدادات وضمان تنفيذ الخطط الرقابية.

إن قطاعات الأعمال في مجال الأغذية مُطالبة من الوجهة القانونية بإنتاج وتسويق أغذية مأمونة وأصلية. وبالإضافة إلى نظمها الخاصة بمراقبة سلامة الأغذية، ينبغي أن تنظر قطاعات الأعمال في مجال الأغذية في استحداث نظم لتقييم سرعة التأثُّر استناداً إلى المخاطر للحدّ من غش الأغذية. وعلى السلطات المختصة أن تسلط الضوء على تزايد مخاطر غش الأغذية.

ومع مكوث المواطنين في منازلهم، يتجه عدد متزايد من المستهلكين إلى التجارة الإلكترونية والتسوق لشراء الأغذية بالتجزئة بواسطة الإنترنت. ويعكف كثير من الأشخاص حالياً على شراء الأغذية بالاتصال الحاسوبي المباشر من العديد من مواقع التجارة الإلكترونية التي ازدهرت منذ بداية هذه الجائحة. ويمكن أن تكون مخاطر غش الأغذية في قطاع التجارة الإلكترونية مرتفعة. ولحماية المستهلكين من ممارسات التجارة الإلكترونية المضللة، على السلطات المختصة أن تعزز الضوابط الغذائية ومراقبة المبيعات التي تُجرى على شبكة الإنترنت. ولما كانت بعض السلطات المختصة لا تملك تشريعات وبرامج رقابية قوية لتنظيم التجارة الإلكترونية، فإن من شأن تقاسم البيانات والمعلومات عبر الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية أن يساعد على الحدّ من حالات الاتجار الحاسوبي بأغذية غير مأمونة ومغشوشة.

تدريب العاملين

يلزم أن تكون الكوادر العاملة في السلطات المختصة، لاسيما تلك التي تقوم بعمليات تفتيش لقطاعات الأعمال في مجال الأغذية، على دراية بأعراض كوفيد-19[6-7]. ويجب أن يكون العاملون مؤهّلين للتعرُّف على الأعراض مبكِّراً حتى يمكنهم التماس الرعاية الطبية الملائمة، مع الإبلاغ الذاتي، واستبعاد أنفسهم من نطاق العمل[7]، لتقليل مخاطر التسبُّب في عدوى زملائهم. وقد يحتاج العاملون إلى دورات تدريبية تنشيطية على المبادئ الأساسية للنظافة الصحية للأغذية[3] والإجراءات التشغيلية لإجراء عمليات التفتيش على قطاعات الأعمال في مجال الأغذية، خاصةً فيما يتعلق باستخدام معدات الوقاية الشخصية وضمان عدم المساهمة في تلويث بيئة العمل.

ويجب أن يظل العاملون في السلطات المختصة الذين يتواجهون مع الجمهور على خطوط الخدمة أو عن طريق قنوات التواصل الاجتماعي متابعين لأحدث المعلومات والنصائح المقدمة للعامة. ويلزم تخصيص فريق لعمليات التواصل، يدعمه أخصائيون في مجال الصحة العمومية وسلامة الأغذية، لإعداد وتعميم نصائح إلى المستهلكين بشأن كيفية حماية أنفسهم وذويهم. وعلى كل سلطة مختصة إنشاء صفحة مكرسة لكوفيد-19 على موقعها الإلكتروني تحتوي على نصائح مستمدّة من الواقع وروابط للمواقع الإلكترونية الخاصة بالمنظمات مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

ويلزم أن تكفل السلطات المختصة وضع نظام لتقديم شكاوى الجمهور وردّ السلطات على مثل هذه الشكاوى في الوقت المناسب. ويمكن أن تكون قنوات إيصال الشكاوى عن طريق خط مساعدة أو صفحة إلكترونية مخصصة على الموقع الإلكتروني للسلطة المعنية.

كما يلزم أن تظل قطاعات الأعمال في مجال الأغذية مواكِبة لأحدث المعلومات بشأن لوائح تنظيم الأغذية والنصائح المتعلقة بأي تدابير إضافية واجبة التنفيذ لضمان أن تكون إمدادات الأغذية مأمونة وكافية. ويتعين تدريب العاملين في السلطات المختصة الذين يتفاعلون مع قطاعات الأعمال في مجال الأغذية وإطلاعهم على مجريات الأمور بشكل كامل حتى يمكنهم معالجة الشواغل والرد على الأسئلة.

التواصل

يقترن التطور السريع للجائحة بتنامي الحاجة إلى ضمان إتاحة معلومات دقيقة وموثوقة لقطاعات الأعمال في مجال الأغذية ولعموم الجمهور. وعلى السلطات المختصة أن تضع استراتيجية قوية لمنع الشائعات والمعلومات المضللة وتوفير أحدث المعلومات الموثوقة لجميع أصحاب المصلحة. ومن الأهمية بمكان أن تؤكد السلطات المختصة للجمهور مجدداً أنه رغم أنه لم يتم الإبلاغ عن أي حالات لانتقال كوفيد-19 عبر استهلاك الأغذية وأن انتقال كوفيد- 19 من خلال الأغذية أمر غير محتمل إلى حد كبير، ينبغي أيضاً تطبيق توصيات النظافة الصحية المقدَّمة من السلطات الصحية لتجنب انتقال الفيروس المسبِّب لمرض كوفيد-19 عند التسوق أو تداول الأغذية. ويمكن مواءمة التوصيات والرسائل الصادرة عن منظمة الصحة العالمية وتعميمها لتناسب السياقات الوطنية.

وينبغي أن تقدم السلطات المختصة المشورة إلى قطاعات الأعمال في مجال الأغذية بشأن منع أي انتقال محتمل للفيروس المسبِّب لمرض كوفيد-19 في سلسلة الغذاء وكيفية حماية العاملين (أنظر المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية[8]). وقد تكون بحاجة أيضاً إلى تقديم المشورة للمشغّلين الذين يغيّرون طبيعة أعمالهم، على سبيل المثال من المطاعم إلى مبيعات الأغذية الجاهزة للتداول/الوجبات السريعة، أو المجموعات التطوعية التي تنشئ عمليات غذائية جديدة.

ومع تطور فهم جائحة كوفيد-19، ستكون السلطات المختصة بحاجة إلى مراجعة وتحديث رسائلها وفقاً لذلك. وإلى جانب موافاة قطاعات الأعمال في مجال الأغذية والمستهلكين بأحدث المعلومات، من الأهمية بمكان ضمان إطلاع الوزارات ذات الصلة باستمرار على مستجدات الأوضاع تيسيراً لتبنّي نهج على مستوى الحكومة بأكملها لإدارة هذه الأزمة.

وتواصل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة رصد الوضع عن كثب لمتابعة أي تغيّرات يمكن أن تؤثّر على هذه الإرشادات المبدئية. وإذا طرأ تغيير على أيٍّ من العوامل ذات الصلة، فسوف تَصدُر إرشادات محدّثة إضافيّة. وبخلاف ذلك، تبقى وثيقة الإرشادات المبدئيّة هذه صالحة لمدة عامين من تاريخ إصدارها.

المراجع

1- منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية. 2010. إطار مشترك بين الفاو ومنظمة الصحة العالمية لوضع خطط وطنية للاستجابة للطوارئ بشأن سلامة الأغذية https://www.who.int/foodsafety/publications/emergency_response/en/

2- منظمة الصحة العالمية. 2020. طرق انتقال الفيروس المسبِّب لمرض كوفيد-19: الآثار المترتّبة على التوصيات بشأن التدابير الاحتياطيّة للوقاية من العدوى ومكافحتها، موجز علمي https://www.who.int/ar/news-room/commentaries/detail/modes-of-transmission-of-virus-causing-covid-19-implications-for-ipc-precaution-recommendations

3- منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية. 2009. الدستور الغذائي. النظافة الصحية للأغذية: النصوص الأساسية http://www.fao.org/3/a1552e/a1552e00.pdf

4- منظمة الصحة العالمية. 2020. إرشادات بشأن السلامة البيولوجية المختبرية في سياق مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) https://www.who.int/publications-detail/laboratory-biosafety-guidance-related-to-coronavirus-disease-2019-(covid-19)

5- الاستجابة للطوارئ بشأن سلامة الأغذية (الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية) https://www.who.int/activities/responding-to-food-safety-emergencies-infosan

6- نصائح للجمهور بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public

7- مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): أسئلة وأجوبة https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

8- منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية، 2020. كوفيد-19 وسلامة الأغذية: إرشادات لقطاعات الأعمال الغذائية https://www.who.int/publications-detail/covid-19-and-food-safety-guidance-for-food businesses

© منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة, 2020. بعض الحقوق محفوظة. هذا المصنف متاح بمقتضى الترخيص CC BY-NC-SA 3.0 IGO

WHO reference number: WHO/2019-nCoV/Food_Safety_authorities/2020.1